

## روسيا تعلن وقفاً للقتال في أوكرانيا بمناسبة عيد القيامة



أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفقاً لإطلاق النار مع أوكرانيا، يبدأ مساء السبت وينتهي منتصف ليل الأحد- الاثنين، وذلك لمناسبة عيد القيامة (الفصح)، وفق ما أفاد الكرملين الخميس، وذلك بعدما اقترحت أوكرانيا تعليق الأعمال العدائية. وأعلنت أوكرانيا، أمس الخميس، استعادة رفات ألف جندي من جنودها الذين قضاوا في المعارك، فيما تسلمت روسيا 41 من رفات جنودها، فيما شدد رئيس أركان الجيوش الفرنسية الجنرال فابيان ماندون على ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية الفرنسية تحسباً لاحتمال اندلاع «حرب مفتوحة» مع روسيا، بينما طالبت المفوضية الأوروبية المجر بتقديم توضيحات بشأن قيام وزير خارجيتها بيتر سيارتو بتسريب معلومات داخلية للاتحاد الأوروبي إلى روسيا.

وأفاد المركز الأوكراني المكلف بشؤون أسرى الحرب، عبر تطبيق تليغرام، بأن أوكرانيا استعادت، أمس الخميس، رفات ألف شخص ماتوا في المعارك، مشيراً إلى أن الجانب الروسي أكد أن الجثث تعود إلى عسكريين أوكرانيين. وأضاف المركز أن «الجثث ستُسلم لعائلات الجنود، لتقيم لها جنازة لائقة بعد التأكد من هوياتها». وفي المقابل، قال مصدر من فريق التفاوض الروسي إن موسكو تسلمت 41 جثة جنود روس. ويُعدّ تبادل رفات

المقاتلين أحد المجالات القليلة للتعاون بين الجانبين منذ بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا قبل أكثر من أربع سنوات. ونشرت وكالة «رابتلي» الروسية الرسمية مقاطع فيديو تظهر رجالاً يرتدون ملابس بيضاء وقفازات زرقاء يرفعون أكياس جثث من شاحنة إلى مركبة أخرى، في حين ظهر مراقبون يرتدون ملابس تحمل شارات الصليب الأحمر. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلنت الشهر الماضي أنها تسهّل تبادل نحو ألف جثة شهرياً بين الطرفين، مع التركيز على جثث الجنود.

ويأتي ذلك في ظل النزاع الأكثر دموية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وأدى إلى نزوح ملايين الأشخاص ومقتل مدنيين من الجانبين.

وفي السياق، شدد رئيس أركان الجيوش الفرنسية الجنرال فابيان ماندون على ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية الفرنسية تحسباً لاحتمال اندلاع «حرب مفتوحة» مع روسيا. وأوضح أمام لجنة الدفاع النيابية أن تقديرات القوة العسكرية الروسية تشير إلى وصول عدد الجنود إلى 1,3 مليون عام 2025، متوقعاً ارتفاعه إلى 1,9 مليون بحلول 2030، إضافة إلى زيادة في الدبابات الثقيلة من 4 آلاف إلى 7 آلاف.

وأكد ماندون أن مشروع قانون تحديث قانون البرمجة العسكرية، الذي يخصص اعتمادات إضافية بقيمة 36 مليار يورو للفترة حتى 2030، ضروري للدفاع عن المواطنين والمصالح الفرنسية، مشدداً على الحاجة إلى اليقظة والاستعداد وسط بيئة دولية معقدة، مع ضعف التأكد من التزام الولايات المتحدة الكامل بأمن فرنسا وأوروبا. وفي السياق، طالبت المفوضية الأوروبية، أمس الخميس المجر بتقديم توضيحات عاجلة بعد تقارير إعلامية استقصائية تشير إلى أن وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو سرّب معلومات داخلية للاتحاد الأوروبي إلى روسيا. ووصفت المفوضية هذه الخطوة بأنها «مقلقة جداً»، داعية الحكومة المجرية إلى تقديم تفسيرها بأسرع وقت.